رسالة الإسلام

مجلة إسلامية عالمية

تصدر عن دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بالقاهرة

المجلد العاشر
العدد الثالث

محرم ١٣٧٨ هـ
يوليو ١٩٥٨ م

مِنْ زَلَّاتِ ٱلْمُسْتَشْرِقِين

للأستاذ عبد الوهاب حمودة

لقد ساد فى أوساط المستشرقين أن أكثر الأحاديث موضوعة ولا يمكن الاعتماد عليها . جاء فى دائرة المعارف الإسلامية فى ماده (حديث) كتبها (جوينبل) :

« لا يمكن أن تعد الكثرة الغالبة من الأحاديث وصفاً تاريخياً صحيحاً لسنة النبى ، بل هى على عكس ذلك تمثل آراء اعتنقها بعض أصحاب النفوذ فى القرون الأولى بعد وفاة محمد ونسبت إليه عند ذلك فقط » .

ويقول (جولد تسيهر) فى كتابه (العقيدة والشريعة) :

« ولا نستطيع أن نعزو الأحاديث الموضوعة إلى الأجيال المتأخرة وحدها بل هناك أحاديث عليها طابع القدم . وهذه إما قالها الرسول أو هى من عمل رجال الإسلام القدامى . فهناك جمل أخذت من العهد القديم والعهد الجديد ، وأقوال للربانيين أو مأخوذة من الأناجيل الموضوعة وتعاليم من الفلسفة اليونانية ، وأقوال من حكم الفرس والهنود كل ذلك أخذ مكانه فى الإسلام عن طريق « الحديث » وليس من السهل تبين هذا الخطر المتجدد ، ولم يستطع المسلمون أنفسهم أن يخفوا هذا الخطر ، ومن السهل أن يفهم أن وجهات نظرهم فى النقد ليست كوجهات النظر عندنا التى تجد لها مجالا كبيراً فى النظر فى تلك الأحاديث التى اعتبرها النقد الإسلامى صحيحة غير مشكوك فيها ووقف حيالها لا يحرك ساكنا » .

ويقول « الفريد جيوم » فى كتابه « الإسلام » :

« لقد بلغ من إجلال المسلمين للرسول أن المسلم العادى كان إذا سمع اسمه يتلفظ به مقروناً بسلسلة الرواة التى تتصل بالصحابة والتابعين وتنتهى إلى الرسول نفسه ، امتنع ذلك المسلم من رفض الحديث خشية أن يتهم بعدم الاحترام لمرشده الأكبر . ومع ذلك فقد نشأت مدرسة نقدية لها أصول ثابتة فى النقد إلا أنه لسوء

الحظ لم تبذل عناية كبيرة إلى النقد الداخلى (المتن) فيما تحتمله الأحاديث . كما بذلت من عنايتها إلى شخصية الرواة والبحث عن ظروف حياتهم » .

ثم يقول وهو بصدد الحديث عن النقاد :

« وقد جرى نقاد الحديث من المسلمين على النظر إلى مثل هذه الأحاديث بشىء من التسامح . فإذا كان الحديث مفنداً وكان إسناده مشكوكا فيه لم يكن لديهم اعتراض جدى لأنه لا يمكن أن يعود بالضرر بل ربما تتحقق من ورائه فائدة ولهذا يسمح له بالبقاء والتداول » .

وهو فى هذا الرأى يتفق مع (جولد تسيهر) و (جوينبل) .

والغرض من كل هذه الآراء وأمثالها هو تشكيك المسلمين فى تلك الثروة المثرية من العلم النبوى وإلقاء الريب فى أعظم مجموعة من الآثار النبوية فى التاريخ الإنسانى فإنه لم يحفظ لنبى من الأنبياء من الأقوال والأحوال والأفعال ما حفظ للنبى صلى الله عليه وآله وسلم فإن السنة حوت من أحكام الشرائع الإنسانية والتنظيمات الاجتماعية والحكم الخلقية والمعانى العقيمة ما لم يجتمع فى أى مجموعة غيرها سواء أكانت لأشخاص يوحى إليهم من السماء أم لأشخاص قد اكتسبوا العلم بالدراسة والتجربة .

وقد شايع المستشرقين فى هذه الآراء مع الأسف نفر من الباحثين المعاصرين فصرحوا فى تأليفهم بأن قيمة الأحاديث فى نظرهم ضئيلة ولا يصح الاعتداد بها وما أقرب ما يقولون : هذا حديث مختلق لا تستسيغه عقولنا ! فتراهم لذلك يستسهلون على أنفسهم المخالفة لمرويات كتب الحديث فيما لا يوافق أهواءهم ولا تدركه أفهامهم معتمدين فى ذلك الاتجاه على ما أشاعه المستشرقون من أن المنازعات السياسية وغير السياسية كانت سبباً فيما لقيه الذين جمعوا الحديث من جهد وعنت فى نفى الزائف من الأحاديث الموضوعة .

وبعضهم يعتمد فى التقليل من شأن الأحاديث وإضعاف قدرها على ما قاله ابن خلدون فى مقدمته من أن أبا حنيفة لتشدده فى شروط الصحة لم يصح عنده إلا سبعة عشر حديثاً .

وللرد على ذلك نقول :

ذكر الأستاذ الجليل الشيخ الكوثرى رحمة الله عليه : أن هذه هفوة مكشوفة لابن خلدون لا يجوز لأحد أن يغتر بها ، لأن رواياته على تشدده فى الصحة لم تكن سبعة عشر حديثاً فحسب بل أحاديثه فى سبعة عشر سفراً يسمى كل منها بمسند أبى حنيفة خرجها جماعة من الحفاظ وأهل العلم بالحديث بأسانيدهم إليه بين مقل منهم ومكثر حسبما بلغهم من أحاديثه .

وهناك أيضاً من المعاصرين من يغتر بمناهج البحث الحديثة ويعجب بأساليب النقد الجريئة ، والتى جاء بها المستشرقون ظانين أن علماء الحديث لم يأخذوا بها ، وفاتهم التمحيص على أساسها .

من ذلك قول صاحب كتاب « حياة محمَّد » :

إن خير مقياس يقاس به الحديث ويقاس به سائر الأنباء التى ذكرت عن النبى ما روى عنه عليه السلام أنه قال : (إنكم ستختلفون من بعدى فما جاءكم عنى فاعرضوه على كتاب الله فما وافقه فمنى وما خالفه فليس منى) .

وقد ذكر هذا الحديث نفسه (جولد تسيهر) فى كتابه « العقيدة والشريعة » مستشهداً به على كثرة الوضع حتى فى حياة الرسول . وفات هؤلاء أن هذا الحديث مختلق موضوع لا يصح الاعتماد عليه والاستدلال به . جاء فى الجزء الرابع من كتاب الموافقات للشاطبى بعد أن ساق هذا الحديث :

« وقال عبد الرحمن بن مهدى : الزنادقة والخوارج وضعوا هذا الحديث ، وقد عارض هذا الحديث قوم فقالوا : نحن نعرضه على كتاب الله قبل كل شىء ، ويعتمد على ذلك - وهذه معارضة بنفس دليل الخصم - قالوا : فلما عرضناه على كتاب الله وجدناه مخالفاً لكتاب الله لأنا لم نجد فى كتاب الله ألا نقبل من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما وافق كتاب الله بل وجدنا كتاب الله يطلق التأسى به ، والأمر بطاعته ، ويحذر من المخالفة عن أمره جملة على كل حال ، فيقول تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » .

ويقول العجلونى فى كتابه « كشف الخفاء » :

« وهـذا الحديث من أوضع الموضوعات بل صح خلافه وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « لا ألفينّ أحدكم متكئاً على متكأ ، يصل إليه عنى حديث ، فيقول : لا نجد هذا الحكم فى القرآن ألا وإنى أوتيت القرآن ومثله معه » .

وقد ذكر صاحب كتاب « فجر الإسلام » مشايعاً فى ذلك (جولد تسيهر) أنه يأخذ على علماء الحديث أنهم عنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن حتى ان البخارى نفسه على جليل قدره ودقيق بحثه يثبت أحاديث دلت الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية على أنها غير صحيحة لاقتصاره على نقد الرجال (وهو رأى الفريد جيوم) مثل حديث « لا يبقى على ظهر الأرض بعد مائة سنة نفس منفوسة » ولحديث « من اصطبح كل يوم سبع تمرات من عجوة لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم إلى الليل ».

أما ردنا على الشطر الأول فهو أن علماء الحديث لما رأوا أن الاطلاع على ما فى الإسناد من علة على ما ينبغى يعسر على غيرهم بخلاف الاطلاع على ما فى المتن من علة فإنه سهل المدرك صرفوا جل عنايتهم إلى بيان ما يتعلق بالإسناد ليكفوا غيرهم مؤونة ذلك ، ثم إن النظر فى الناحية العقلية من اختصاص المجتهد أكثر من المحدث .

على أن العقول متفاوته ، فلعل الحديث الذى لا يتفق مع عقل امرىء فيرفضه رغم أمانة الراوى قد يتفق مع عقول آخرين أبعد منه نظراً وأقوم فهما لذلك كانت الخطة السديدة فى ذلك هى خطة الفرقة التى جعلت همها البحث عما صح من الحديث لتأخذ به فأعطت المسألة حقها من النظر فبحثت فى الإسناد والمتن معاً بحث من يؤثر الحق .

أما الشطر الثانى وهو الحكم بالوضع على حديثين رواهما البخارى فى صحيحه فللرد على ذلك نقول : لو كان الأستاذ كلف نفسه الرجوع إلى شرح البخارى لكفى نفسه مؤونة هذا الاتهام ولم يوافق أولئك الأعاجم فى نقدهم .

فقد ذكر ابن حجر والعينى والقسطلانى فى شروحهم لهذا الحديث وهو (لا يبقى على ظهر الأرض بعد مائة سنة نفس منفوسة) . أن الرسول صلوات الله عليه أراد أن عند انقضاء مائة من مقالته تلك ينخرم ذلك القرن فلا يبقى أحد ممن كان موجوداً حال تلك المقالة ، فإن فى رواية أخرى لابن عمر ذكرت فى (باب السمر فى الفقه والخير بعد العشاء) قال ابن عمر : صلى النبى صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء فى آخر

حياته فلما سلم قام النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « أرأيتم ليلتكم هذه ـ أى أعلمتم أوأبصرتم ليلتكم ـ والجواب محذوف تقديره قالوا : نعم ـ فإن رأس مائة لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد » . قال ابن عمر : وإنما قال النبي صلى الله عليه وسلم : لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض ، يريد بذلك أنها تخرم ذلك القرن .

قال ابن حجر : وكذلك وقع بالاستقراء ، فكان آخر من ضبط أمره ممن كان موجوداً حينئذ هو أبو الطفيل عامر بن واثلة ، فقد أجمع أهل الحديث على أنه آخر الصحابة موتا ، وغاية ما قيل فيه أنه بقى إلى ستة عشرة ومائة ، وهى رأس مائة سنة من مقالة النبي صلى الله عليه وسلم .

أما الحديث الثانى فلكيلا نطيل على القارىء ، يستطيع للوقوف على تأويله أن يرجع إلى كتاب (الطب) فى البخارى فهناك سيجد من شرح الحديث وإزالة مشكله وتوضيح تأويله ما يجعله يتروى قبل أن يتهم البخارى برواية حديث موضوع .

والآن نلخص القواعد التى سنّها علماء الحديث لمعرفة الموضوع من الآحاديث :

أولا : إذا تعارض الحديث مع واقعة تاريخية معروفة .

ثانياً : إذا كان الحديث يخالف العقل والتعاليم الإسلامية بعد العجز عن تأويله .

ثالثاً : إذا ذكر الحديث المروى عن راو واحد فى واقعة لو صح حدوثها لعرفها الناس ورواها كثيرون .

رابعا : إذا كان موضوع الحديث تافها لا يتفق وعظمة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم .

خامساً : إذا تضمن الحديث عقاباً شديداً لصغائر الأعمال أو أجراً كبيراً لعمل بسيط .

سادساً : إذا اعترف الراوى بأنه كذب فى الحديث .

وبعد : فقد قام الحفاظ وأئمة الحديث ـ جزاهم الله خير الجزاء ـ بضبطهم للأحاديث لفظاً وكتابة وتصحيحاً وتزييفاً ، ومازوا الخبيث من الطيب ، وقشعوا سحب اللبس فتلألأ نور اليقين . وما على الباحث المعاصر إلا أن يرجع إلى ما ألف فى هذا الفن فسيجد ما يروى غلته ويزيل شبهته ؟